الإسكندرية 19 –21 يناير 2008

ورشة العمل الرابعة

التحديث الاجتماعي

يطرح موضوع التحديث الاجتماعي سؤالا جوهريا فالتحديث الاجتماعي لا يعنى سوى تحول المجتمعات في إطار ديناميكية التقدم ، و تثير مثل تلك النظرية على الفور استفسارين هامين لم تخل منهما التبادلات : أي تحول ؟ و من أجل أي تقدم ؟

كما أن الملاحظة التي تؤكد على أنه ليس هناك مفهوم موحد للتغيرات الاجتماعية والتطور كما يظهر في الرؤية الغربية الموروثة من عصر التنوير ، لا يجب أن تعيق التفكير والعمل على تأكيد القيم المشتركة لدى مجتمعات منطقة البحر المتوسط. وأنه ليس من الممكن حدوث تغيرات اجتماعية إلا من خلال المنتفعين أنفسهم.

لقد توصلت اللقاءات في باريس وإشبلية والإسكندرية جميعها إلى أن القانون هو الأداة الأساسية للتحديث الاجتماعي. فهو المنظم الرئيسي للعلاقات الاجتماعية، و المحدد لإطار السلطة، وأخيرا يمثل أداة لحماية الأفراد من خلال الحقوق الخاصة به. وهكذا يبدو التحديث القضائي كشرط و وسيلة للتحديث الاجتماعي. ولا تمتلك قواعد القانون أيا كانت صورتها (دستور أو قانون أو أحكام القضاء أو القانون العرفي) شرعية إلا إذا كانت تعبر عن القيم المشتركة للمجتمع الذي تحكمه. في الواقع فإن هناك تجارب عديدة في الكثير من البلدان لمتعلقة بالإصلاح في المجال القضائي لم يتم تطبيقها أبدا لعدم ملائمتها لأسلوب حياة شعوبها. ولكن للقانون أيضا القدرة على إرساء قواعد جديدة يتقبلها المجتمع ويؤدي تطبيقها إلى التقدم.

توصيات ورشة عمل تحديث المجتمع :–

- **تشكيل هيكل للمناقشة و تقديم الاقتراحات بغض النظر عن تسميته (مجلس أو منتدى أو جمعية...إلخ) يسمح للأشخاص القادمة من البلدان المشاركة بالتقابل. ويجب التأكد من تقديم عرض واسع لعناصر "المجتمع المدني" المختلفة داخل هذا الهيكل ، دون استبعاد حضور أعضاء البرلمانات القومية و ممثلي الدول. وتحقيق هذه المسألة يدعو إلى أخذ التجارب و التطبيقات الموجودة حاليا بعين الاعتبار لتفادي تكرار ما تم القيام به.**

- تكوين شبكة تبادل و حوار بين السلطات القضائية العليا للدول.و يتعلق الأمر بتعميم تجارب مثل تجربة لجنة فينيسيا التابعة للمجلس الأوروبي بسائر البلدان الأورومتوسطية، و هي تجربة أثبتت فعاليتها.كما يجب أن يقوم هذا التقريب بالمساعدة على معرفة النظم القضائية للدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط. وينبغي أن يرتبط بتأهيل القضاة من خلال دورات تدريبية و تبادلات بهدف تعميق المعرفة بالممارسات القضائية.
- تكوين شبكة وثائقية تجمع بين مكتبات السلطات القضائية من أجل توفير مراجع (مصادر) قضائية بلغات مختلفة.

أكدت ورشة العمل في نهاية المناقشات على الأهمية الخاصة لبعض الحقوق الأساسية مثل المساواة القضائية بين النساء والرجال وإعلاء الحقوق الاجتماعية وأيضا حرية التعبير الجماعي كعوامل للتحديث الاجتماعي. و لكون إعلاء هذه الحقوق عملا طويل المدى فإن من المهم خلق الظروف المناسبة لحوار بناء بين الأطراف المعنية بهذا التحديث. و هذا ما تهدف إليه الاقتراحات السابقة.